الجمعية العامة

Distr.: General
18 January 2001

الدورة الخامسة والخمسون
البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/579/Add.1)]

٥٥/١٨١ - بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٨/١٦٩ و ٤٨/١٧٠ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٦٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، من ناحية، وجماعة المانحين[(١)] من ناحية أخرى، والصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة،

وإذ تدرك أن الجهود الشاملة التي تبذلها البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في سعيها إلى دخول الأسواق العالمية عن طريق إنشاء نظام للمرور العابر يضم عدة بلدان، يعرقلها افتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر وموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية، وانعدام البنية الأساسية الملائمة في قطاع النقل في بلدان المرور العابر النامية المجاورة لها بسبب مشاكلها الاقتصادية،

وإذ تؤكد من جديد أن لدول المرور العابر الحق، لدى ممارستها للسيادة الكاملة على أراضيها، في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تضر الحقوق والتسهيلات المقدمة للدول غير الساحلية بأي حال من الأحوال بمصالحها المشروعة،

وإذ تعرب عن تأييدها للجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، من خلال الترتيبات ذات الصلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية، لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء بنية أساسية للمرور العابر تحظى بمقومات البقاء في المنطقة،

---

(١) TD/B/42(1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول.

وإذ تحيط علما بالتقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية[٢]، وإذ ترى أن مشاكل النقل العابر التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى يلزم النظر إليها في ضوء تزايد التجارة وتدفقات رأس المال، والتقدم التكنولوجي في المنطقة،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، ينبغي، كيما تكون فعالة، أن تتضمن إجراءات تعالج، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة وتلك المرتبطة بالإنشاء المبكر لطرق جديدة بديلة تعمل بسلاسة، وإذ ترحب في هذا الصدد، بزيادة تعاون الدول غير الساحلية مع جميع البلدان المهتمة بالأمر،

وإذ تلاحظ حدوث عدد من التطورات الهامة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، بما في ذلك التوقيع في ألماتي، كازاخستان، في ٩ أيار/مايو ١٩٩٨، على اتفاق إطاري للنقل العابر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وتوقيع رؤساء دول أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على إعلان طشقند في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨، بشأن برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى[٣] ، وتنفيذ البرنامج الموسع لممر النقل الرابط بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا، والتوقيع على إعلان باكو[٤] في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

وإذ ترحب ببيان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى الذي أدلي به في ألماتي، كازاخستان، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وباعتماد مفهوم البرنامج الخاص، وبالبيان المشترك لحكومات طاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ،

وإذ تؤكد مرة أخرى أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي للمضي في معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بالمساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحسين كفاءة شبكة النقل العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية؛

٢ - **تدعو** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحكومات المعنية إلى مواصلة إعداد برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة؛

---

(٢) A/53/331، المرفق.

(٣) A/53/96، المرفق الثاني.

(٤) A/C.2/53/4، المرفق.

٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يتولى، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، في حدود ولاية كل منها ومواردها الحالية، وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، مع مراعاة اتفاقات النقل العابر ذات الصلة؛

٤ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها، إلى مواصلة تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وإلى جيرانها من بلدان المرور العابر النامية، لتحسين بيئة المرور العابر لتلك البلدان، بما في ذلك بناء وصيانة وتحسين مرافق النقل والتخزين وغير ذلك من المرافق ذات الصلة بالنقل العابر وتحسين الاتصالات؛

٥ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل، ضمن نطاق تنفيذ هذا القرار، دراسة الطرق الممكنة لتعزيز إقامة ترتيبات تعاونية أكثر فعالية بين الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر وأن تشجع جماعة المانحين على القيام بدور داعم أكثر فعالية؛

٦ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

الجلسة العامة ٨٧

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠